الفصل الرابع
محاسبة الفائض والناتج من الدخل القومي

ماهية الدخل و الناتج القومي:-

يعد الناتج القومي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء الاقتصادي ومقدرة الاقتصاد على إنتاج مختلف السلع والخدمات.

وعندما نحاول إعطاء قيمة نقدية للسلع والخدمات المنتجة من قبل اقتصاد معين خلال فترة معينة، فإن مجموع تلك القيم هو ما يعبر عنه بالناتج القومي.

ولكي نتوصل إلى مفهوم الدخل والناتج القومي ينبغي لنا أن نستعرض أولاً ما يعرف بنموذج "حلقة التدفق الدائري للدخل" Circular Flows of Income والذي يوضح العلاقات المتشابكة بين القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد الوطني (العائلي، الإنتاجي، الحكومي و العالم الخارجي).

و يركز النموذج على اعتبار أن كل ريال ينفق من قبل شخص يمثل في الوقت نفسه دخلاً لشخص آخر. ولتوضيح ذلك نفترض ابتداءً أننا نواجه اقتصاد بسيط مغلق (اقتصاد لا دور للحكومة فيه ولا يتعامل مع العالم الخارجي) مكون من قطاعين فقط هما قطاع العائلات Households Sector و قطاع المنتجين Producers Sector، هذا مع افتراض أن الدخل الذي يحصل عليه القطاع العائلي سوف ينفق على السلع والخدمات التي ينتجها القطاع الإنتاجي. **ويتلخص هذا النموذج في التدفقات التالية:-**

1. يقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج من عمل، أرض، رأس مال وتنظيم للقطاع الإنتاجي.
2. يحصل القطاع العائلي في مقابل خدماته من القطاع الإنتاجي على عوائد ودخول خدمات عناصر الإنتاج والمتمثلة في الأجور، الريع، الفوائد والأرباح. ومجموع هذه الدخول نطلق عليها الدخل القومي.
3. يقدم القطاع الإنتاجي سلع نهائية وخدمات للقطاع العائلي.
4. يقوم القطاع العائلي بشراء السلع النهائية والخدمات ويدفع قيمتها للقطاع الإنتاجي، ويطلق على قيمة إجمالي السلع والخدمات المنتجة "الناتج القومي".

ولكن الواقعية تقضي بكون القطاع العائلي لا ينفق دخله بأكمله على استهلاك ما ينتج من سلع وخدمات بل أن هناك جزء من الدخل يتسرب في صورة مدخرات ولكن في المقابل يوجد للأغراض الاستثمارية سواء استثمار في الآلات أو العدد أو المباني.. ولكن التيار يعود إلى التساوي بين الناتج والدخل لكون ما يدخر بواسطة الأفراد سوف يستثمر بواسطة رجال الأعمال.

هذا وتقضي الواقعية أيضاً وجود قطاع الحكومة الذي يتلقى الضرائب من الأفراد لتمويل نفقاته المختلفة، هذا إضافة إلى حتمية التعامل مع العالم الخارجي من خلال التصدير والاستيراد.

يوضح الشكل اللاحق التدفقات الدائرية للدخل في حالة القطاعات الأربعة، والذي يتلخص فيما يلي:-

1. ينفق القطاع العائلي جزء من دخله الذي يحصل عليه على استهلاك السلع والخدمات المنتجة، هذا الجزء يذهب مباشرة إلى قطاع المنتجين.

2. يدخر القطاع العائلي جزء من دخله ويوجهه إلى السوق المالي كالبنوك والتي من وظيفتها إمداد المستثمرين بالقروض التي يستخدمونها في شراء سلع استثمارية من القطاع الإنتاجي.
3. يدفع القطاع العائلي صافي الضرائب للقطاع الحكومي والذي يستخدمها بدوره في تمويل إنفاقه على ما يشتريه من سلع نهائية وخدمات من قطاع المنتجين. هذا علماً بأن صافي الضرائب هو عبارة عن إجمالي الضرائب التي يدفعها القطاع العائلي مطروحاً منها ما يتسلمه هذا القطاع من مفوعات الضمان الإجتماعي.
4. يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات الغير متوفرة محلياً للعالم الخارجي، ومقابل ذلك نجد المنتجين يحصلون على قيمة السلع والخدمات المنتجة محلياً من قطاع العالم الخارجي.

ومن خلال ما تقدم نعرف الناتج القومي National Income بأنه هو " القيمة السوقية لجميع السلع النهائية و الخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة".

أما الدخل القومي National Income فهو"مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة".

و يعرف الإنفاق الكلي Total Expenditure بأنه عبارة عن " الطلب الكلي في المجتمع و المتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد".

لتكون تلك القطاعات الأربعة هي:-

1. القطاع العائلي (قطاع المستهلكين).

2. قطاع رجال الأعمال (القطاع الإنتاجي).
3. القطاع الحكومي.
4. قطاع العالم الخارجي.

يمكن قياس الناتج القومي بثلاث طرق هي:-

1. طريقة الناتج
2. طريقة الإنفاق
3. طريقة الدخل.

أولاً – طريقة الناتج:-

تقوم هذه الطريقة على أساس قياس قيمة كل السلع النهائية والخدمات التي أنتجت خلال العام. ولكي يتم تجميع كافة المنتجات من سلع وخدمات لابد من جمع القيم السوقية لتلك المنتجات، فإنه من غير ذي معنى أن يكون الجمع على أساس الكميات، إنما نقوم مثلاً بجمع كمية الآلات المنتجة مضروبة في قيمة الآلة الواحدة زائداً كمية القمح مضروبة في ثمن الوحدة منه ... وهكذا. **و يثار هنا تساؤل هام وهو:-**

<u>ماذا يحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي ؟ و ماذا يستبعد عند حسابه؟</u>

للتعرف على السلع و الخدمات التي يتعين حسابها ضمن الناتج القومي الإجمالي، و تلك التي نستبعدها، لابد و أن نتطرق إلى ما يعرف بالعمليات الغير سوقية Nonmarket Transaction و هي "العمليات التي تتضمن سلع و خدمات لا ترد إلى الأسواق و لا تتم مبادلتها بالنقود".

فحساب السلع السوقية التي تحدد لها قيم في الأسواق هو أمر لا يشكل أي صعوبة، و لكن هناك أيضاً سلع غير سوقية فهي لا ترد إلى الأسواق ولا تحدد لها أثمان فيها و بذلك قد لا يتضمنها الناتج القومي باعتباره يقيس

القيمة السوقية للإنتاج، فهل تدمج أم تستبعد عند حساب الناتج القومي الإجمالي؟

- السلع التي يتم استهلاكها بواسطة منتجيها و لا تصل إلى الأسواق، كالجزء الذي يستهلكه المزارع من محصوله الزراعي، أو ذلك الجزء الذي يستهلكه الصياد من حصيلته السمكية، وما إلى ذلك، هي سلع تمثل جزء من الناتج القومي لابد من إضافته وفق إجماع الاقتصاديين، على أن تحسب قيمته على أساس أسعار مثيلات تلك السلع في السوق.
- خدمات الإسكان أو المساكن التي يقطنها ملاكها هي أيضاً خدمات يجب أن تحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي، و يتم تقييمها كأنما يؤجرها أصحابها.
- الخدمات الحكومية المجانية كالدفاع و الأمن و الشرطة و الصحة والتعليم كلها خدمات لابد و أن تدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي، ولكن هذه الخدمات لا يمكن تقييمها على أساس سعر مثيلاتها في السوق خاصة وأن كثير من الخدمات الحكومية لا يوجد لها مثيل في السوق، ولذلك تحسب على أساس التكاليف التي تتكلفها الدولة في سبيل تقديم تلك الخدمات. و يستبعد من هذه القاعدة ما يعرف بنفقات التحويلات Transfer Payments و هي "نفقات تتحملها الحكومة دون الحصول على مقابل أو مساهمة من الحاصلين عليها في الناتج القومي (مثل معونات الضمان الإجتماعي، تعويضات البطالة، معونات العجز والشيخوخة، و معونات ضحايا الحروب و الكوارث)"، فهي مدفوعات لا تعكس أي إنتاج جاري إنما بمثابة تحويل للإيرادات الحكومية إلى

المستفيدين المعنيين منها، و لذلك فمن الواجب عدم حسابها ضمن الناتج القومي.

- الخدمات الشخصية المجانية و التي يقدمها الأفراد دون الحصول على مقابل لها كخدمات ربات البيوت أو كتابة أستاذ لمقالة علمية مجانية أو إصلاح الرجل لسيارته بنفسه.. إلخ، كلها خدمات منتجة يتعين إدخالها ضمن الناتج القومي الإجمالي، إلا أن صعوبة حصرها و تعيين الحد الذي يمكن أن يتوقف عنده حساب مثل هذه الخدمات تعمل على عدم إدخالها بالفعل في الناتج القومي (حيث يمكن لهذه الخدمات أن تمتد إلى حلاقة الرجل لذقنه، عناية الأم بأطفالها و طهيها طعامهم، أو إصلاح الرجل لبعض الأعطال المنزلية أو طلائة لجدران منزله أو العناية بالحديقة).

الآن، و بعد أن تعرفنا على السلع و الخدمات التي تدخل ضمن الناتج القومي الإجمالي، فإننا نشير إلى نقطة مهمة، ألا و هي وجوب الأخذ بالسلع النهائية التي تصل إلى الأسواق، و هذا يعني عدم احتساب السلع الأولية والوسيطة .

فمثلاً لو كان لدينا سلعة نهائية كالملابس القطنية الجاهزة، فإن المادة الأولية (الخام) هي القطن.

فلو باع مزارع قطن بمبلغ 20 ألف ريال لمصنع غزل و نسيج ، قام بصنع القماش ليبيعه لمصنع الملابس الجاهزة بمبلغ 30 ألف ريال، ثم قام ذلك الأخير بصنع الملابس القطنية و باعها في السوق بما قيمته 50 ألف

ريال. فإذا حسبنا جميع السلع المنتجة من أولية و وسيطة و نهائية يصبح الناتج لدينا= 20 +30+ 50= 100 ألف ريال.

و لكن في الحقيقة أن القطن لم يصل إلى الأسواق في صورة نهائية إنما أدخل في صناعة النسيج، و النسيج لم يباع في السوق كنسيج إنما أدخل بأكمله في صناعة الملابس الجاهزة، فالسلعة النهائية التي وصلت إلى السوق هي فقط الملابس و قيمتها 50 ألف ريال.

و لتجنب الازدواجية و التكرار في الحساب يتعين حساب الناتج القومي الإجمالي **بإتباع أحد الأسلوبين التاليين:-**

أ. **<u>أسلوب المنتج النهائي:</u>** و هو أسلوب يقضي بجمع قيم جميع السلع النهائية المنتجة و الخدمات، و عدم إدخال أي عمليات وسيطة عند حساب الناتج القومي الإجمالي (و يكون الناتج القومي كما في مثالنا السابق هو 50 ألف ريال بافتراض أن المجتمع ينتج سلعة واحدة فقط هي الملابس).

ب. **<u>أسلوب القيمة المضافة:</u>** القيمة المضافة Added Value هي " المساهمة الصافية في الناتج القومي". أي هي عبارة عن قيمة إنتاج المشروع مطروحاً منه مشتريات المشروع من الغير، **أو بعبارة أخرى:-** القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – مستلزمات الإنتاج.

ومجموع القيم المضافة لجميع المشروعات أو المراحل الإنتاجية يعطينا الناتج القومي الإجمالي.

مثال:

مراحل الإنتاج	قيمة البيع	مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة
مزرعة القطن	20	--	20
مصنع النسيج	30	20	10
مصنع الملابس	50	30	20
إجمالي القيمة المضافة			50

ثانيا- طريقة الإنفاق

تقتضي هذه الطريقة بجمع كافة أنواع الإنفاق اللازم للحصول على السلع و الخدمات النهائية أو تامة الصنع. و حيث أن القطاعات الأساسية في الاقتصاد هي القطاعات الأربعة السابق ذكرها و التي تقوم كل منها بنوع معين من الإنفاق بحيث يشكل في مجموعه إجمالي الإنفاق الكلي الفعلي(الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الحكومي، إنفاق العالم الخارجي) و الذي لابد و أن يتساوى مع إجمالي الناتج القومي. و**يتلخص هذا الإنفاق في الآتي:-**

1. الإنفاق الاستهلاكي:-

يتمثل الإنفاق الاستهلاكي في "مجموع القيم النقدية للسلع النهائية والخدمات التي يستهلكها الأفراد"، و يشتمل على ما ينفقه القطاع العائلي من سلع معمرة كشراء سيارة أو ثلاجة أو أثاث و غيره، و سلع غير معمرة كمختلف السلع الاستهلاكية، هذا إضافة إلى الخدمات المختلفة كخدمات الطبيب و المعلم و المهندس و الكهربائي.. و غيرها.

2. الإنفاق الاستثماري:-

الإنفاق الاستثماري هو "مجموع القيم النقدية للسلع الاستثمارية (الرأسمالية) التي تستخدم في إنتاج السلع و الخدمات النهائية بواسطة القطاع الخاص". أي أنه الإنفاق الذي يتم بواسطة رجال الأعمال و الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

و يتضمن الإنفاق الاستثماري ما يلي:-

أ. الشراء النهائي للعدد و المعدات و الآلات بواسطة منشآت الأعمال.

ب. جميع الإنشاءات من مباني سكنية و مصانع و مراكز تجارية.

و نتساءل هنا: (لماذا يعتبر إنشاء المباني السكنية استثمار و ليس استهلاك؟ و الجواب يتمثل في كون المباني عبارة عن سلع رأسمالية تدر عائداً بتأجيرها مثلاً).

ت. التغير في المخزون، و الذي يقصد به التغير في المخزون السلعي من مواد أولية و وسيطة و سلع نهائية. فالإضافة إلى أن المخزون جزء من الناتج لابد من إضافته عند حساب الناتج القومي الإجمالي، والسحب من المخزون جزء من إنتاج الفترة السابقة لذا يجب طرحه.

و تجدر الإشارة هنا إلى أن الإنفاق الاستثماري لا يشتمل على تحويل الأصول المالية السائلة و الأوراق النقدية من أسهم و خلافه، و كذلك الأصول الملموسة المستعملة. فشراء الأسهم و السندات و تحويل ملكيتها من شخص لآخر لا يعد استثماراً على المستوى القومي و كذلك إعادة بيع السلع الرأسمالية المستعملة كالآلات و المعدات و المباني، لكونها عمليات لا تعدو أن تكون مجرد تحويل لأصول موجودة فعلاً و ليس إيجاد أصول جديدة.

ويقصد بالإنفاق الاستثماري إجمالي الاستثمار وليس صافي الاستثمار و الفارق بينهما يتمثل في قيمة رأس المال الذي هلك في الإنتاج والذي يحل محله سلع استثمارية جديدة وهو ما يعرف بالاستثمار الإحلالي أو إهتلاك رأس المال.

الاستثمار الإجمالي = الاستثمار الصافي + الاستثمار الإحلالي (اهتلاك رأس المال).

3. الإنفاق الحكومي:-

يتمثل الإنفاق الحكومي في مجموع القيم النقدية للسلع أو الخدمات الاستهلاكية والاستثمارية التي تشتريها الحكومة، وتشمل جميع مشتريات الحكومة من سلع مختلفة وخدمات، إضافة إلى نفقاتها على بناء المدراس والمستشفيات والطرق والمشروعات الاستثمارية و الأجور والمرتبات .. إلخ.

أما مدفوعات التحويلات فطالما أنها لا تمثل مساهمة من المنتفعين بها في الناتج ولا تعكس أي إنتاج جاري فإنها لا تدخل ضمن الإنفاق الحكومي.

4. إنفاق العالم الخارجي:-

يتمثل إنفاق العالم الخارجي فيما يعرف بصافي الصادرات وهو " قيمة الصادرات مطروحاً منها قيمة الواردات".

فكما نعلم أن ما ينتج داخل الدولة لا يستهلك بأكمله محلياً أنما يرسل جزء منه إلى الخارج في صورة صادرات يحصل عليها الأجانب مقابل إنفاق من الخارج يمثل جزء يضاف للناتج القومي للدولة.

من ناحية أخرى تحتاج الدولة إلى تخصيص جزء من إنفاقها للحصول على واردات من سلع و خدمات منتجة في الخارج.

و على ذلك فإن ما تستورده و تنفقه الدولة في الخارج هو جزء يجب طرحه من الناتج القومي لكونه إنفاق لا يقابله إنتاج محلي، في حين تضاف قيمة الصادرات عند حساب الناتج القومي. **وعلى ذلك يكون:-**

إنفاق العالم الخارجي أو صافي الصادرات = الصادرات – الواردات.

ووفقاً لما تقدم نقول بأنه بإتباع طريقة الإنفاق يتم جمع إنفاق القطاعات **الأربعة ليكون:-**

الناتج القومي الإجمالي = الإنفاق الاستهلاكي+ الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات.

ثالثاً – طريقة الدخل

عرفنا الدخل القومي National Income بأنه عبارة عن "مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة".

و بذلك تتمثل طريقة الدخل في إمكانية الحصول على الناتج القومي الإجمالي من خلال الدخول التي تولدت من الناتج، فالقيام بالعملية الإنتاجية يتطلب تضافر عوامل الإنتاج و مساهمتها في الإنتاج، و الحصول على خدمات هذه العوامل يستدعي دفع أثمان لها.

و كأن قيمة الناتج القومي هنا تتجلى في صورة أجور و ريع و فوائد و أرباح.

و من هذا المنطلق نقول بأن الدخول التي تحصل عليها عناصر الإنتاج و التي تدخل في حسابات الدخل القومي **هي:-**

1. الأجور و المرتبات:

تمثل الأجور Wages "جميع ما يحصل عليه عنصر العمل مقابل خدماته الذهنية أو البدنية، إضافة إلى ما يحصل عليه من حوافز الإنتاج والمكافآت التشجيعية والبدلات وخلافه".

وهنا نشير إلى أن ما يطلق عليه تعويضات العاملين إنما تشمل إضافة إلى الأجور و المرتبات جميع المكافآت و العمولات و الهبات والمزايا المادية و العينية التي يحصل عليها العامل.

ومن أهم ملحقات الأجور و المرتبات المساهمة في التأمين الإجتماعي من قبل أصحاب الأعمال الذين يلتزمون بدفع نسبة مئوية من الأجر لتمويل نظام الضمان تعد من جانبهم جزء من مدفوعات الأجر الكلي.

وبذلك فإن مدفوعات الضمان الإجتماعي التي تدفعها الحكومة للعجزة والمسنين وذوي العاهات لا تدخل ضمن قيمة الناتج القومي و لا تعتبر جزءاً من الدخل الذي يستلمه العاملين فعلاً.

2. الأرباح:

عائد ودخل عنصر التنظيم وتتمثل الأرباح Proffits في أرباح الشركات و المؤسسات والجمعيات التعاونية، وينقسم تعبير الأرباح في حسابات الدخل القومي إلى **حسابين أساسيين هما:-**

أ. **دخل الملاك:** وهو عبارة عن الدخل من نشاط المؤسسات الفردية والبسيطة.

ب. **أرباح الشركات:** و هي الأرباح التي تحققها الشركات المساهمة، والتي **يتم توزيعها على النحو التالي:-**

- **ضرائب دخل الشركات:** وتمثل "ذلك الجزء من الأرباح الذي تدفعه الشركات للحكومة في صورة ضرائب".
- **أرباح الأسهم:** عبارة عن "الأرباح التي توزع على المساهمين في الشركة والذين هم الملاك الأصليين للشركة".
- **الأرباح المحتجزة أو الغير موزعة:** وهي " الجزء من الأرباح الذي لا يوزع إنما يحتجز في خزانة الشركة لمواجهة أي إلتزامات.

3. الريع أو الإيجار:

الريع Rent "عبارة عن العائد الذي يحصل عليه ملاك الأراضي أو الموارد المملوكة نظير المساهمة في العلمية الإنتاجية" وهو بذلك يشمل إيجار الأراضي أو المزارع أو المساكن والمحلات التجارية.

هذا إضافة إلى قيمة تقديرية للمساكن التي يقطنها أصحابها، وما يحصل عليه أصحاب براءة الاختراع أو حقوق التأليف.

4. الفوائد:

الفائدة Interest "هي العائد الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال من منشآت الأعمال أو البنوك نتيجة عمليات الإقراض"، و لا يدخل ضمنها الفائدة المدفوعة بواسطة المستهلكين.

و بجمع الدخول السابقة نحصل على الدخل القومي أو ما يعرف بصافي الناتج بسعر التكلفة، **أي أن:-**

صافي الناتج بسعر التكلفة (الدخل القومي) = الأجور + الفائدة + الريع + الأرباح.

ولكننا نريد هنا **إجمالي** الناتج مقيماً بأسعار **السوق** وليس بأسعار التكلفة، لذا نضيف الضرائب الغير مباشرة (ضرائب الإنتاج و البيع)، ونطرح إعانات الإنتاج إن وجدت. كما أننا نضيف تلك المدفوعات التي دخلت ضمن الناتج النهائي والمتمثلة في اهتلاك رأس المال.

وللحصول من المعادلة السابقة على الناتج القومي الإجمالي :-

صافي الناتج بسعر السوق= صافي الناتج بسعر التكلفة+ ضرائب غير مباشرة – إعانات إنتاج.

الناتج القومي الإجمالي= صافي الناتج بسعر السوق + اهتلاك رأس المال.

العوامل المحددة لحجم الناتج القومي الإجمالي

1. الظروف الطبيعية التي لا يستطيع الإنسان السيطرة عليها أو التنبؤ بها كالزلازل والفيضانات والظروف الجوية والمناخية المختلفة
2. الاستقرار السياسي للدولة والذي يؤثر على كمية و قيمة ما ينتج من سلع و خدمات، فلا يخفى ما لأثر الحروب مثلاً على الناتج القومي للدولة من تدميرها لمختلف الممتلكات والمصانع والإنشاءات المختلفة فضلاً عن تعطيلها لكثير من الاستثمارات.
3. كمية ونوعية الموارد الاقتصادية والتي تحدد كمية ونوعية المنتجات وبالتالي قيمة الناتج القومي، ولعل أهمها الموارد البشرية.

4. علاقة عناصر الإنتاج بالبيئة المحيطة و مدى تطبيق الدولة لمبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي والاستخدام الأمثل للموارد من سكان واستثمارات وتقدم تكنولوجي.

الأمور التي يجب مراعاتها عند المقارنة بين الناتج القومي لفترتين زمنيتين مختلفتين أو لدولتين مختلفتين:-

1. توحيد أساس الحساب و طريقته، فعند المقارنة، لابد وأن نتأكد من أن تقديرات الناتج ومكوناته قد تمت بنفس الطريقة والأسلوب في الدولتين أو الفترتين.
2. الأخذ بنصيب الفرد من الناتج القومي في الاعتبار لكونه من أكثر المقاييس دلالة على رفاهية المجتمع والمستوى المعيشي لأفراده، أما الناتج القومي الإجمالي فإنه يقيس قيمة الناتج الكلي متجاهلاً عدد السكان وتوزيع الناتج بينهم، ونصيب الفرد من الناتج يساوي قيمة الناتج القومي الإجمالي مقسوماً على عدد السكان.
3. التحسن في نوعية المنتجات لابد وأن يؤخذ أيضاً في الحسبان، حيث أن الناتج القومي الإجمالي هو مقياس كمي وليس نوعي، فهو لا يعكس التحسينات التي تطرأ على نوعية السلع والخدمات المقدمة خاصة إذا ما أجريت المقارنة بين الناتج القومي لسنوات متباعدة.
4. هيكل الإنتاج وتوزيعه: فنوعية السلع المنتجة وطبيعتها لا تظهر في قيمة الناتج لكونه مقياس كمي كما ذكرنا، كما أن تكوين الإنتاج وتوزيعه والذي يؤثر على الرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها أفراد المجتمع لا يظهر في قيمة الناتج القومي.

5. تعديل الناتج القومي الإجمالي وفق تغيرات الأسعار للتعرف على التغير الحقيقي الذي طرأ على الإنتاج.

الناتج الحقيقي و الناتج النقدي

إن القيمة التي حصلنا عليها عند حسابنا للناتج القومي الإجمالي هي القيمة النقدية للناتج القومي مقوماً بالأسعار الجارية.

فلو كانت قيمة الناتج القومي مقوماً بالأسعار الجارية لعام 2000م هي 100 مليون ريال، و في عام 2001م أصبحت 160 مليون ريال، هذا على الرغم من أن كمية ما أنتج من سلع و خدمات لم تختلف بل هي متساوية في العامين!.

السؤال هنا:- لماذا ارتفعت قيمة الناتج القومي في 2001 عما كانت عليه في 2000؟

السبب هو ارتفاع الأسعار و الذي عمل على زيادة الناتج زيادة نقدية و ليست حقيقية. و من هنا تصبح عملية المقارنة بين الفترتين الزمنيتين غير واقعية. فالتضخم و الإنكماش يعقدان قياس الناتج القومي والذي ما هو إلا كميات السلع و الخدمات المنتجة مضروبة في أسعارها.

والتضخم هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار، في حين أن الإنكماش هو انخفاض في ذلك المستوى.

والمتخصصون في حسابات الدخل القومي يكمشون Deflate الناتج عندما تتجه الأسعار نحو الارتفاع لاستبعاد أثر الارتفاع. بينما يضخمون Inflate الناتج عندما تتجه الأسعار نحو الإنخفاض.

وبذلك فهم يقدمون قيمة الناتج القومي وكأن الأسعار وقيمة النقود لم تتغير عبر السنوات.

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا أنه لكي نتغلب على مشكلة تغيرات الأسعار وتأثيرها على قيمة الناتج القومي فإننا، نعمد إلى استخدام ما يعرف بـ"الأرقام القياسية للأسعار" Price Index ، **فما هي الأرقام القياسية للأسعار؟**

"هي الأرقام التي تقيس التغير في الأسعار خلال فترة زمنية معينة بهدف رصد التغيرات في أسعار السلع المختلفة وتقدير تلك التغيرات في المتوسط خلال فترة زمنية معينة".

$$\text{الرقم القياسي للأسعار} = \frac{\text{السعر في سنة المقارنة}}{\text{السعر في سنة الأساس}} \times 100\%$$

لنفترض الآن أننا نريد قياس التغير في المستوى العام للأسعار بين عامي 2001 و2000، فإن أبسط الطرق للحصول على رقم قياسي هي بأخذ متوسط نسب الأسعار في 2001 إلى مستواها في 2000. فمثلاً لو كانت هناك سلعتين هما س،ص **و كانت أسعارها كالتالي:-**

السنوات	أسعار السلعة (س)	أسعار السلعة (ص)
2000	20	10
2001	25	12

و بافتراض أن سنة الأساس هي 2000، فإن:-

$$\text{الرقم القياسي لأسعار السلعة (س)} = \frac{25}{20} \times 100\% = 125\ \%$$

$$\text{الرقم القياسي لأسعار السلعة (ص)} = \frac{12}{10} \times 100\% = 120\ \%$$

و لكي نستخدم الأرقام القياسية في الحصول على القيمة الحقيقية للناتج فإننا نستخدمه في صورته العشرية، أي يكون الرقم القياسي العام **أو متوسط الرقم القياسي كالتالي:-**

$$\text{متوسط الرقم القياسي للأسعار} = \frac{2.45}{2} = \frac{1.2 + 1.25}{2} = 1.225 = 123\%$$

وهذا هو ما يعرف بالرقم القياسي البسيط للأسعار، و بافتراض أن المجتمع ينتج هاتين السلعتين فقط، نقول بأن المستوى العام للأسعار في 2001 يمثل 123% مما كان عليه في 2000. أي أن الأسعار قد ارتفعت بنسبة 23% (123-100) على اعتبار أن سنة الأساس تعطي قيمة قدرها 100%.

والسؤال الآن هو: كيف نستخدم الأرقام القياسية للأسعار للحصول على القيمة الحقيقية للناتج القومي؟

نحصل على القيمة الحقيقية للناتج القومي بقسمة الناتج النقدي على الرقم القياسي للأسعار في صورته العشرية. فلو كان الناتج القومي الإجمالي مقوماً بالأسعار الجارية هو 100 مليون في عام 2000، و أنه أصبح 160 مليون في 2001، و أردنا المقارنة بين ناتج العامين، فلابد من استبعاد أثر تغير الأسعار بالحصول على الناتج القومي الحقيقي أو ما يطلق عليه الناتج القومي مقوماً بالأسعار الثابتة، **وهو:-**

الناتج القومي الحقيقي لعام 2000 = 100 مليون ÷ 1 = 100 مليون
الناتج القومي الحقيقي لعام 2001 = 160 مليون ÷ 1.23 = 130 مليون تقريباً.

يتضح لنا أن الناتج الحقيقي لعام 2001 ارتفع بمقدار 30 مليون فقط (130−100) .

بينما يعكس الناتج النقدي زيادة مقدارها 60 مليون (160 – 100)، وهذا يعني أن الزيادة الحقيقية فقط 30 مليون و الزيادة الباقية (60 – 30) هي زيادة نقدية غير حقيقية حدثت بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار.